



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الرشادة في تسيير النفقات العمومية في الجزائر 2010-2017 م دراسة في الأهداف والرهانات

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية - تخصص : أنظمة سياسية مقارنة والحكم الراشد

إشراف الأستاذ :

- د. الصادق جرابية

إعداد الطلبة :

- سعدي مريم

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة حمه لخضر الوادي	ا بوخزنة حسن
مشرفا ومقررا	جامعة حمه لخضر الوادي	د الصادق جرابية
مناقشا	جامعة حمه لخضر الوادي	ا حلواجي عبد الفتاح

السنة الجامعية : 2017-2018 م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي شرع الدين هداية للمؤمنين وأذاق الطائعين حلاوة الطاعة واليقين والحمد لله الذي هدانا سبيل الذين حازوا فضل العلم والتعليم وجعل العلم نورا للبصائر وطهارة للنفوس والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين أما بعد:

بادئ ذي بدء أحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث وما كنت لأوفق لولا توفيق الله عز وجل .

أتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير و الامتتان إلى أستاذي الفاضل السيد : الدكتور جراية الصادق على جملة التوجيهات والنصائح التي كَلَّل بها مشواري الدراسي والتي كانت حافزا في إتمام هذا العمل راجية من المولى عز وجل أن يوفقه ويسدد خطاه.

كما أشكر كلَّ أساتذة كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية جامعة حمة لخضر بالوادي الذين أسهموا في مشواري الدراسي.

بارك الله فيكم ووفقكم إلى ما تصبون إليه.

مريم

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء
والمرسلين

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني
إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي ولأخوتي،
إلى من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،
إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة نور عيني.
إلى أعز ما املك في الوجود إخوتي وأبنائهم فردا فردا وبالأخص
حبتنا السكر صفاء ووسيم
إلى جميع الأصدقاء و كل من يحمل لي وأحمل لهم ذرة حب في قلبي
إلى هؤلاء, أهدي هذا العمل المتواضع.


سعيدي مريم

تلخيص

*إنتهاج سياسة ترشيد الإنفاق العام يعتبر من بين التوجهات التي تبنتها الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني لأجل تفادي أزمة الإختلالات المالية التي تخضع لميزان العرض والطلب لهذا المورد الهام, فلقد خصصت هذه الدراسة إلى الحديث عن الإنفاق من مفاهيم وقواعد ومعايير الترشيح مرورا إلى وضعية الإنفاق في الجزائر خاصة في فترة 2010-2017 ليتضمن الأهداف والغايات المرجوة منه وكذلك بمخططات وبرامج التنمية وتوجهاتها إلا أنه لم يمنع من وجود مجموعة من العراقيل والتحديات التي واجهتها الحكومة الجزائرية ذات تأثير كبير على عملية الإنفاق مثل التحدي الأمني وزيادة الإنفاق الحكومي عليها, وكذلك الاقتصادي والاجتماعي وأيضا الديمقراطي ليضع خيار تبني سياسة الترشيح في الجزائر في موضع إختبار حقيقي لمدى جدية القرارات في إعادة ترتيب البيت المالي لإحتواء المتغيرات الداخلية والخارجية.

SUMMARIZATION

*The adoption of the policy of rationalization of public expenditure is among the trends adopted by Algeria in light of the decline in oil prices ,which is the main engine of the national economy to avoid the crisis of financial imbalances that are subject to the balance of supply and demand for this Important resource ,the study was dedicated to talk about spending concepts , Rationalization through the status of expenditure in Algeria, especially in the period 2010-2017 to include the goals and objectives as well as the plans and programs of development and directions ,but it did not prevent the existence of a set of obstacles and challenges faced by the Algerian government has a significant impact on the process of Es such as the security challenge and increased government spending on them, as well as economic, social and democratic also to put the adoption of the policy of rationalization in Algeria in the position of a real test of how serious decisions in restoring the financial house in order to contain the internal and external variables option.



مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون نقطة تحول هامة في المنظومة الدولية العالمية وذلك بعد انتصار الرأسمالية الأمريكية الذي رسم خارطة جديدة للسياسة العالمية والاقتصادية, خاصة في ظل الانفتاح العالمي أو التوجه نحو اقتصاد السوق والمبادلات التجارية التي لا تقبل بغير النقود عسبا ومحركا لها وذلك لأجل تحقيق الرفاهية والمنفعة العامة للأفراد في الدول, إلا أنها تبقى دائما مرهونة بمدى قدرة الدولة على تسيير نفقاتها واستغلالها بأفضل الطرق للحيلولة دون الوقوع في أزمة الإختلالات المالية أو العجز المالي وبالتالي المديونية والتضخم ولعل التقلبات المالية في الأسواق الاقتصادية والجيوسياسية كان له الدور البارز في تحديد المعالم الأساسية للنظام السياسي في الجزائر خاصة في ظل انهيار أسعار النفط إلى أدنى مستوياته إلى أقل من 50 دولار بعدما شهد انتعاشا مالي في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة مما جعل السياسة الجزائرية تقع في تقلبات وتجاذبات أسعار الذهب الأسود باعتباره المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري .

الأمر الذي أدى بالجزائر إلى وضع سياسة أو خطة جديدة بما تسمى بترشيد النفقات العامة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2010 إلى غاية يومنا هذا وذلك بتفعيل كل القطاعات وإعادة توزيع النفقات بما يخدم المصلحة العامة للبلاد وتحقيق الانسجام والتكامل بينها لخلق أرضية بناء قوية لمواجهة كل التحولات والأزمات التي يمكن أن تعصف ببنى ومؤسسات الدولة الجزائرية. بعدما كانت قاب قوسين أو أدنى من الهاوية .من هذا المنطلق جاءت دراستي الرشادة في تسيير النفقات العمومية في الجزائر 2010-2017 دراسة في الأهداف والرهانات لمناقشة وتحليل التوجهات الجديدة لما بعد الأزمة النفطية.



مقدمة عامة

أولا: طرح الإشكالية

مما سبق يمكن طرح تساؤل مركزي معبر عليه كالآتي:

هل يمكن اعتبار إعادة توزيع الإنفاق العام في الجزائر دعوة للمشاركة والانسجام في بناء أرضية قوية تشمل جميع القطاعات لمواجهة التحديات ؟ أم انه ضرورة حتمية تملئها وتفرضها عليها التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية.؟

وحتى يتسنى الإلمام بجوانب الموضوع يتفرع عن الإشكالية الأساسية أسئلة فرعية أهمها:

- ماهي معايير ترشيد الإنفاق العام؟

- مالذي تهدف إليه الجزائر من خلال تبني سياسة الترشيذ؟

- ما الذي تراهن عليه الجزائر لبناء دولة قادرة على أن يتخطى اسمها حدودها الجغرافية

المرسومة لها منذ استقلالها.؟

- ماهي أهم تحديات وآفاق سياسة الترشيذ في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

وكإجابة أولية عن التساؤلات الفرعية سيتم سرد جملة من الفرضيات على النحو التالي:

1- هناك مجموعة من المعايير من بينها: الشفافية والمساءلة، تعزيز المشاركة، كفاءة الإدارة

وإحكام الرقابة.

2- تهدف الجزائر من خلال تبني سياسة الترشيذ إلى تخفيض عجز الميزانية وتحقيق التوازن في

ميزان المدفوعات بالإضافة زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما سنجدده في الفصل الثاني.

3- تراهن الجزائر على تفعيل دور قطاعات جديدة وإعطاء فرص لتنوع الصادرات على غرار

الفلاحة والسياحة.

4- تواجه سياسة الترشيذ مجموعة من التحديات مثل التحدي الأمني والاقتصادي والاجتماعي

وكذلك ما ستؤول عليه نتيجة اتخاذ هذه السياسة وسنجددها في الفصل الثالث.



مقدمة عامة

ثالثاً: مبررات اختيار الموضوع

يعود سبب اختياري للموضوع إلى الأسباب التالية:

الأسباب العلمية:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بترشيد النفقات.

- التعرف على مساهمة ترشيد الإنفاق العام في تحقيق توازن بين مؤسسات الدولة.

الأسباب العملية:

- إبراز إيجابيات ترشيد الإنفاق من خلال التقليل من مستوى المخاطر التي قد تعترض الموازنة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداءها ودعم فاعليتها مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للاقتصاد.

- الاتجاه المتزايد لدى الكثير من المؤسسات بكافة أنواعها دولياً، إقليمياً ومحلياً إلى الأخذ بمبادئ ترشيد الإنفاق، لتلافي الانهيارات كما حدث لكثير من اقتصاديات الدول.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي :

- معرفة مدى جدية الدولة الجزائرية في تغيير سياستها من التصحيح إلى التفعيل.

- إيجاد الكيفية اللازمة لتطبيق مخطط استراتيجي تشارك فيه جميع أطراف المجتمع يتناسب مع خصوصية المجتمع الجزائري.

- معرفة أهم التحديات التي تواجهها سياسة الترشيد في الجزائر من خلال تقليص من حجم الميزانية.

- معرفة الأسباب الحقيقية في تحقيق بعض المؤسسات لأهدافها وعجز أخرى عن ذلك بالرغم من رفع حجم الإنفاق لديها.



مقدمة عامة

خامسا: حدود الدراسة

لا تتوقف حدود الدراسة عند ترشيد النفقات العامة في الجزائر بإيجاد حلول ظرفية للأزمة الحالية وإنما يتعداها ليتضمن رؤيا إستشرافية للطالب لجزائر ما بعد البترول.

سادسا: منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي (النظري) وذلك بهدف تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع خاصة في الفصل الأول، والمنهج التطبيقي (التحليلي) من خلال مدى فعالية المخططات والبرامج الخماسية المقدمة منذ 2010 ومدى جدية القرارات التي تمس جوهر الأزمة الاقتصادية، وتحليل المعطيات الرقمية.

سابعا: وسائل جمع المعلومات والبيانات

اعتمدت في بحثي على مجموعة من الوسائل المعتمدة وهي الأكثر شيوعا وهي كالاتي:

الوسائل النظرية: والمتمثلة في

* الوقوف على أهم المراجع بغرض إرساء الدعامة النظرية.

* البحوث والدراسات السابقة

* البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثي هذا لا يهمل المستجدات الراهنة.

الوسائل العملية: وتتمثل في

* البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية.

ثامنا : هيكل البحث:

لمعالجة الموضوع تم اعتماد خطة من ثلاثة فصول خصص الفصل الأول للجانب النظري والفصلين الثانيين للجانب التطبيقي. إضافة إلى المقدمة العامة التي أمت بالتفاصيل من مشكلة الدراسة والأسئلة الفرعية والفرضيات المقترحة مع إبراز أهمية الموضوع وأهدافه والمنهج المتبع فيه إضافة إلى الخاتمة العامة التي أجابت على التساؤلات الفرعية واستخلصت النتائج واقتрحت توصيات مستقبلية.



مقدمة عامة

تاسعا: الدراسات السابقة وأهمها:

*دراسة الباحثة كردودي صبرينة : وهي بعنوان :

"ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي" وسعت إلى دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي باعتبار أن العجز المالي الحكومي مسألة جوهرية أثارت اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم، خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدول، والذي تقاوم نتيجة زيادة مسؤولياتها وحاجاتها المتزايدة إلى الإنفاق لمواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والحاجة لتوفير خدمات الصحة والتعليم ونفقات الدفاع المتزايدة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تقي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه، ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام المنتهجة في ظله، وخاصة قاعدة إتباع مبدأ الأولويات ومبدأ تحليل العائد والتكلفة ومبدأ تعظيم المصلحة الاجتماعية.

*دراسة الباحثين بلال عوايشة وفاطمة الزهراء ناصر وهي بعنوان:

إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر 1990-2014.

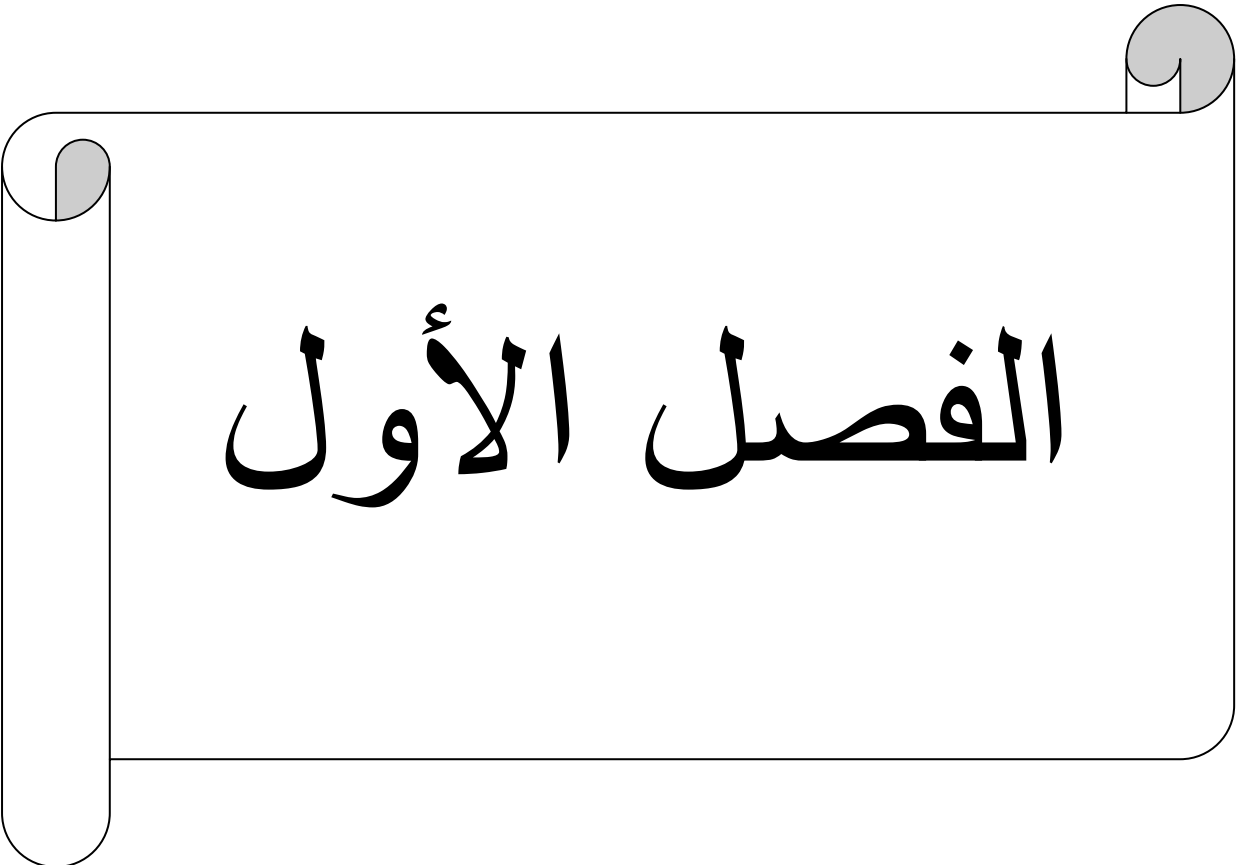
وسعت الدراسة إلى موضوع ترشيد الإنفاق العام من مدخل إصلاح الإدارة المحلية باعتبار أن الأنظار تتجه نحو نمط تسيير الإدارات المحلية ومحاولة إيجاد الطرق التي تمكّن من استخدام الموارد البشرية والمادية للدولة بما يحقق النجاح بأقل وقت وتكلفة، ويمكن من بناء دولة حديثة ذات مكانة بين دول العالم. فقد اهتمت الجزائر بوضع مخطط ينحصر في تسيير البلديات، التي لها دور كبير في صنع السياسات العامة التي تتميز بشمولية نتائجها على اتخاذ القرارات المناسبة، قصد تجنب الوقوع في الأخطاء ولتحقيق أكبر قدر من الأهداف والنتائج. وقد خلصت الدراسة إلى:



مقدمة عامة

- تصنيف النفقات ضمن الميزانية العامة على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التسيير والتجهيز وكل منها تقسم إلى وزارات وقطاعات ترصد لها الإعتمادات الخاصة.
- تزايد النفقات العامة تم خلال السنوات القليلة الفارطة بوتيرة متسارعة نتيجة للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به البلاد، سعياً لاحتواء الوضع الناجم عن ارتفاع معدل البطالة وانخفاض القدرة الشرائية.
- تعد النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها والتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي،
- يعد ترشيد الإنفاق العام سبيلاً لتجاوز شح مصادر التمويل باعتبار أن التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة يجنب الإسراف والتبذير.
- تقوم الإدارة الجيدة للمالية العامة على مصداقية وشمولية الموازنة والشفافية وانتهاج مبدأ المساءلة.





الفصل الأول

تمهيد

تُعتبر تحديد المفاهيم الخطوة الأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤية البحثية وبذلك سيعالج هذا الفصل الإطار العام للدراسة، ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى أبرز المفاهيم العامة والمتعلقة بالنفقة والتعرف أكثر على عناصرها وتقسيماتها ، كما سيتم في المبحث الثاني عرض قواعد وحدود الإنفاق العام وصولاً إلى ظاهرة تزايد النفقات أما في الأخير من خلال المبحث الثالث سيتم التعرف على معايير ترشيد النفقات العمومية ، حيث سيتم تناول مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها معرفة مدى ترشيد النفقات العامة .

المبحث الأول : مفهوم النفقة العامة

المطلب الأول : تعريف النفقة العامة

أجمع مختلف الكتاب والباحثين حول تعريف النفقة بأنها مبلغ نقدي من المال يقوم الفرد أو الدولة بإنفاقه لأجل تحقيق وإشباع رغبات معينة, من بين التعريفات نجد ((النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تلبية حاجات عامة)).¹

وتعرف كذلك ((بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص معين بقصد تحقيق نفع عام)).²

يتضح من خلال هذه المفاهيم كيف تعكس النفقات دور الدولة بحيث تطور هذا المفهوم بتطور دور الدولة حيث يأخذ تعريف النفقات العامة نوعين من المفاهيم

أولاً- المفهوم التقليدي للنفقات العامة: لقد أدى تقليص نشاط الدولة الحارسة والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:³

- أ- ضرورة تقليل النفقات العامة بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود بالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة لما تنطوي عليه النفقات العامة من استهلاك لجانب من ثروة المجتمع نتيجة للطابع الاستهلاكي وغير الإنتاجي لنشاط الدولة.
- ب- ضرورة التمسك بحياد النفقات العامة واقتصرها على الغرض المالي فقط الذي أبعدها على أن يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية.

¹ د سوزي عدلي ناشر, المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة, منشورات الحلبي الحقوقية ط1, بيروت, لبنان, 2006, ص 28.

² د.منصور ميلا يوسف , مبادئ المالية العامة, منشورات الجامعة المفتوحة, ط 1 , طرابلس, 1991, ص20.

³ د.خالد شحادة, د احمد زهير شامية , أسس المالية العامة, دار وائل للنشر والتوزيع, ط2, عمان, 2005, ص51.

ثانياً: المفهوم الحديث: لقد أدى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي ولجوءها إلى التدخل في الحياة الاقتصادية بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي عجز القانون الرأسمالي تحقيقه تلقائياً فلقد خرجت الدولة من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة وخاصة بعد انتشار الفكر الكنزري، فالدولة المعاصرة لم يعد دورها يقتصر على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجاً للأزمات إنما تحقيقاً لزيادة معدل النمو الاقتصادي القومي وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددتها من ناحية وتغير مفهومها وطبيعتها دورها من ناحية أخرى وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة ازداد حجم النفقات العامة وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لإشباع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بما يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك تملك الدولة وحدها السلطة المطلقة في تنفيذها.¹

المطلب الثاني: عناصر النفقة العامة

من خلال التعريفات المقدمة حول النفقة تتضح عناصرها أو أركانها كما يلي:

1- النفقة العامة مبلغ من المال: حتى يتم الإنفاق لأبد من وجود مبلغ من المال لأجل إنفاقه بغرض إشباع حاجات الأفراد في المجتمع فهي تنفق أولاً من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة وهي تنفق لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها وكذلك لمنح المساعدات والإعانات الاجتماعية وغيرها كل هذه النفقات وغيرها يجب أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة وقد أصبح الإنفاق العام يتم في الشكل الغالب بشكل نقدي للأسباب التالية:²

*أدى انتقال استخدام النقود كوسيلة للتبادل بعدما كانت المقايضة هي اللغة السائدة في المعاملات بين الأفراد حيث ذاع استخدامها في الاقتصاد القومي للحصول على السلع والخدمات فليس من المعقول أن يتعامل أفراد المجتمع بالنقود في الوقت الذي تتعامل الدولة معهم بالمقايضة.

¹ د.خالد شحادة، د احمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 52

² د.خالد شحادة، د احمد زهير شامية، نفس المرجع، ص، 54، 55.

*-قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة فقد تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب نسبيا لكنها تخص بعضهم على حساب بعضهم الآخر بمنحهم مزايا عينية.

*-تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها فيصعب إجراء هذه الرقابة إذا كانت النفقة عينية وتسهل الرقابة إذا كانت في شكلها النقدي.

*-يثير تقدير النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها وهو ما يفسح المجال أمام السلطة العامة على عدم تحقيق المساواة بين الأفراد في منحهم مزايا تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها.

*-أدى انتشار الأفكار والمبادئ الاشتراكية والديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد وإكراههم على القيام بالأعمال أو تأدية الخدمات .

2- أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام ,وقد اعتمد للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هما:¹

1- المعيار القانوني والإداري:حيث يعتمد ه ذا المعيار على الطبيعة القانونية التي تخول للجهة المعنية بالإنفاق إذا كانت عامة أو خاصة فنجد أن النفقات العامة هي التي تصدر من أشخاص القانون العام ,الشخص المعنوي العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد وتعتمد على القوانين والقرارات الإدارية أي على سلطة الأمر أما النفقات الخاصة فهي تلك التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص يهدف إلى تحقيق المصلحة الفردية .

2-المعيار الوظيفي(الموضوعي):هذا المعيار يقوم على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والذي يأخذ

¹ هشام مصطفى الجمل, دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المال الإسلامي والنظام المالي المعاصر

دراسة مقارنة , دار الفكر الجامعي ,ط1,الإسكندرية , 2006, ص 183

بعين الاعتبار تطور الدولة حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات وبالتالي تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفقتها سيادية أو الأشخاص الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للاتفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة.

3-تحقيق المنفعة العامة:حتى يتم تحقيق الإنفاق العام لابد أن يحقق المنفعة العامة أي انه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من اجل إشباع حاجة عامة ويجد هذا الركن مبرره في أمرين هما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة فنتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة أما المبرر الثاني فهو إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد فانه يخرج عن إطار النفقة العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة لان مساواة الأفراد في تحمل عبئ الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو الفئات الأخرى.¹

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة:

ونعني بالتقسيم هنا الأسس التي تستند إلى معايير علمية حيث يمكن من خلالها المحللين الماليين في معرفة مقدار ما تنفقه الدولة على كل أنشطتها وكذلك معرفة مدى تطور هذا الإنفاق من فترة إلى أخرى ومن ثم تتحدد الاتجاهات التي تتبناها الدولة في كل فترة ومن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند إلى معايير واضحة ودقيقة ما يلي:

¹ هشام مصطفى الجمل, مرجع سابق , ص 184

1- تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها: ويسمى أيضا بالتقسيم الوظيفي وذلك تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات أساسية وهي: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية¹.

*النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بتسيير المرافق العامة واللائمة لقيام الدولة وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفر العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

*النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد ولعل الإنفاق على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع في كل الدول سواء المتقدمة أو النامية.

*النفقات الاقتصادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف أضف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.²

2- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل القومي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات وأثمان المواد والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع

¹ د. منصور ميلاد يوسف ، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ط 1 ، طرابلس، 1991، ص 22، 23.

² د. منصور ميلاد يوسف ، مرجع سابق ، ص 24، 23.

والخدمات والقوة العاملة فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها. أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل وبذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها وبالتالي فهي لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر.

النفقات العادية أو غير العادية:(النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية):ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة أي كل سنة مالية ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

أما النفقات الغير عادية:فهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات مكافحة أمراض طارئة أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية معينة...الخ وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض.¹

4-النفقات القومية والنفقات المحلية:ويقوم هذا التقسيم على معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها.

فالنفقات القومية أو المركزية هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع القضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع قومي.

أما النفقات المحلية أو الإقليمية فهي تلك التي بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة وما يمكن القول هنا انه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة

¹ د.علي زغدود, المالية العامة , ديوان المطبوعات الجامعية , ط2, بن عكنون ,الجزائر , 2006 , ص27.26.

ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: قواعد الإنفاق العام

المطلب الأول : ضوابط الإنفاق العام

حتى يتم تحقيق الغايات المنشودة من الإنفاق العام لا بد من مراعاة الضوابط التالية:

*ضابط المنفعة : ويقصد ب هان يكون الغرض من الإنفاق العام دائما تحقيق اكبر قدر من

المنفعة وهو أمر منطقي إذ انه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب

عليها.وبذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه

النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.¹

ويقصد بتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد

أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة

إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق

وأوجه الإنفاق الأخرى.

*ضابط الاقتصاد في النفقات:يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة فمن المتعارف عنه أن المنفعة تزيد

كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن ولذلك يجب أن تتجنب الجهات القائمة بالإنفاق على التبذير

أو الإسراف لان في ذلك ضياعا لمبالغ كثيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة بالإضافة إلى أن

الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات

المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة. وبعبارة موجزة يعني استخدام اقل نفقة ممكنة

لأداء نفس الخدمة أو الخدمات ولهذا فان الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى

القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية بحيث لا تتحمل الدولة

¹ د.سوزي عدلي ناشر، المالية العامة-الإيرادات العامة،الميزانية العامة-منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، بيروت، لبنان، 2006 ،

نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية بالقدر اللازم لتحقيق المنافع الجماعية هذا فضلا عن ما يمكن أن تؤديها أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من ادوار هامة في إيجاد رقابة فعالة على عمليات الإنفاق الحكومي فالرقابة تأخذ ثلاث أشكال وهي:

* الرقابة الإدارية

* الرقابة السياسية أو البرلمانية

* الرقابة المحاسبية المستقلة

المطلب الثاني: حدود الإنفاق العام

يشكل سقف تحديد الإنفاق العام أهمية كبيرة في معظم دول العالم من حيث القيمة التي من خلالها يتم توزيع النفقات العامة والذي يجب أن يتحدد بقيمة معينة مقتطعة من الدخل القومي إلا أن هذا الأمر في الوقت الحالي لم يعد له أي أهمية تذكر خاصة في ظل الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي للدول والتي تختلف من فترة لأخرى في الدولة الواحدة وهنا يمكن التمييز بين 03 إيديولوجيات لتحديد الإنفاق العام وهي:¹

* الإيديولوجية الفردية: هذه الإيديولوجية التي كانت سائدة في ظل الدولة الحارسة، فحجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي وتبرير ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الإيديولوجية يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص أما عدا ذلك من أنشطة فمتروك لحرية الأفراد.

* الإيديولوجية التدخلية: يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي من الممكن أن يقوم بها الشخص الخاص كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية، العمل على ثبات قيمة النقود، تقديم الخدمات المجانية... الخ ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

¹ د.سوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص 58.57

*الإيديولوجية الجماعية: حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعات أدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي فان حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي وتؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام بأكمله.¹

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة

وهنا سيتم تناول أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد ظاهرة الإنفاق العام حيث أن أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها واستنتج من خلال ذلك بوجود اتجاه عام نحو ازدياد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي للجماعة وتمت صياغة ذلك في قانون اقتصادي سمي باسمه مؤداه ((انه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك يتبع اتساع نشاط الدولة المالي))¹ وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي ,وقد حاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها وقد قسمت إلى قسمين وهما:

أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية

أولاً-أسباب ظاهرية لتزايد النفقات: وترجع إلى 03 عوامل هي:

*تدهور قيمة النقود ويقصد بها انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن

¹ د علي زغدود, المالية العامة , ديوان المطبوعات الجامعية , ط2, بن عكنون , الجزائر , 2006, ص38.39

الحصول عليه من قبل وهي التي تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

* اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية)

مع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تتفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.¹

* زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرة في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على هذه الزيادة زيادة في حجم النفقات العامة إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على سكان دون مقابل فعلي. فإذا تأثر نصيب الفرد من هذه الزيادة فإنها تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

ثانيا: أسباب حقيقية لتزايد النفقات العامة: وتعود الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة إلى مجموعة من العوامل وهي:

* أسباب مذهبية: ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية.

¹ د علي زغدود، مرجع سابق ، ص40.

*أسباب اقتصادية: من أهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية.¹

*أسباب اجتماعية: مع الزيادة في عدد السكان وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن والتعليم ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن اكبر من حاجات سكان الريف، بالإضافة إلى زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم عرفها من قبل كالتأمين على البطالة والفقر والمرض والعجز... الخ مما ترتب عنه زيادة النفقات العامة.

*أسباب إدارية: يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة (أثاث. مكاتب... الخ) إلى زيادة الإنفاق العام بصورة ملحوظة بل وأكثر من ذلك يمثل عبئا على موارد الدولة.

والزيادة في ذلك وان كانت حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا وبتعبير آخر لا يترتب على الأفراد زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.²

*أسباب مالية: ونجد هنا أمرين هما :

أولا: سهولة الاقتراض في العصر الحديث مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى الاقتراض للحصول على ما يلزمها لسد أي عجز في إيراداتها مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة. ثانيا: وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

¹ د. خالد شحادة الخطيب ، د احمد زهير شامية ، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، 2005 ، ص 66.

² د. خالد شحادة الخطيب ، د احمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص 67

*أسباب سياسية: يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة في اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل كذلك اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لزيادة عدد الدول المستقلة وظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة وأيضا ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات يتحتم على الدول القيام بها كتقديم المساعدات والمنح المادية للدولة الأجنبية أو لرعاياها. كما نجد النفقات العسكرية تأخذ حيزا كبيرا من النفقات مما يدفع بالدولة لإنفاق مبالغ طائلة لمدّها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشاتها ومواطنيها من خطر الغزو الأجنبي وما تستلزمه من تمويلات مالية ضخمة.

المبحث الثالث : معايير ترشيد النفقات العامة

المطلب الأول: الشفافية والمساءلة لترشيد الإنفاق

ويعتبران من أهم مبادئ الحكم الراشد واللذان ترتبطان بشكل كبير بعملية ترشيد الإنفاق الحكومي والتي سيتم تناول كل واحدة منهما على النحو التالي:

أولاً: الشفافية المالية وترشيد الإنفاق: والتي تعني توفير المعلومات الموثوقة والآنية المتعلقة بالإجراءات والقرارات والسياسات التي تتخذها الدول ومؤسساتها المختلفة وضمان الوصول إليها كما تعني أيضاً إطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة ومن أهم شروطها توفير المعلومة الدقيقة في مواعيدها وكذلك إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها ولعل من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها الشفافية المالية العامة ما يلي:¹

- توفير المعلومات الشاملة والموثوقة بشأن نشاط الحكومة سواء في الماضي أو الحاضر.
- التحكم في الإنفاق العام وتخفيض تكاليف المشروعات.
- إعطاء المواطنين المعلومات التي يحتاجونها لمساءلة المسؤولين في الحكومات عن السياسات المتعلقة بالميزانية.

- زيادة قدرة الحكومة الأكثر شفافية من الوصول إلى الأسواق العالمية المالية.

- إبراز المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها المالية العامة مستقبلاً حيث تمكن من القيام بإجراءات مبكرة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة.

ثانياً: تفعيل آليات المساءلة: ويقصد بالمساءلة هنا مجموع آليات الإبلاغ عن استخدام الموارد العامة وعواقب الفشل في تحقيق الأهداف المحددة للأداء

¹ بلال عوايشة، فاطمة الزهراء ناصر، مذكرة تخرج، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة، جامعة

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه ((الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة))¹ وللمساءلة أيضا مجموعة من المستويات منها:

*المساءلة التقليدية: وتهدف إلى التأكد من امتثال منظمات الإدارة العامة والأفراد العاملين بها للقوانين واللوائح المعمول بها فلا يحق تبعا لذلك اتخاذ قرار مخالف للالتزامات القانونية التي تسنها مؤسسات مستقلة خارج نطاق المنظمة الإدارية كالمؤسستين التشريعية والقضائية.

*مساءلة البرامج: وتتص على نتائج الأنشطة الحكومية حيث يتم من خلالها تطبيق البرامج الحكومية وتجسيد أهداف السياسات العامة ووضعها موضع التطبيق وبالتالي فالمساءلة هنا تكشف عن حجم الأداء الفعلي للمؤسسات الحكومية.

*مساءلة العملية: تتحقق هذه المساءلة من خلال عدة مؤشرات ومعايير كمية للمستفيدين من برامج معينة ومقارنتها بالعدد الكلي للمستفيدين وتعتبر مشاركة المستفيدين في عملية تنفيذ البرامج الحكومية من المعايير التي تستخدم للتأكد من رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة على المستويين الكمي والكيفي.

*المساءلة الاجتماعية: تهتم بالترام المؤسسات العمومية بدورها الاجتماعي إزاء البيئة التي تباشر نشاطها فيها وكذلك إزاء المواطنين المستفيدين أنفسهم، وتقترن المساءلة الاجتماعية بالتحويلات التي حدثت في حقل التنمية الاجتماعية بصفة عامة، بدا التفكير في تغيير منطلقات العملية التنموية حيث يتحول الأفراد من مجرد متلقين سلبيين إلى أفراد فاعلين يساهمون في توجيه مسار العملية التنموية.

¹ بلال عوايشة، فاطمة الزهراء ناصر، مرجع سابق، ص 54

المطلب الثاني: تعزيز المشاركة في عملية الموازنة: تتخذ عملية المشاركة في إعداد الميزانية للحفاظ على موارد الدولة مجموعة من الأشكال من بينها:

أولا : مشاركة البرلمان

للبرلمان دور مهم في الضغط على الحكومة لسن قوانين تساعد على ترشيد الإنفاق وحماية المال العام ويقوم البرلمان بدور فاعل في المراحل المختلفة لدورة عمل الموازنة إلا أن تأثيره الأكبر يكون في مرحلتها وإقرارها وتقييم نتائجها، ويختلف مستوى التدخل في تعديلات الموازنة باختلاف مستويات سلطة البرلمان ففي السلطة الغير مقيدة يمكن تعديل الإنفاق والإيرادات الضريبية سواء بالزيادة أو النقصان ودون اشتراط موافقة الحكومة، أما في السلطة المقيدة فتجرى تعديلات الموازنة لكن في حدود معينة وغالبا ما تكون الحدود متعلقة بزيادة إجمالي الإنفاق العام، أما في السلطة المتوازنة فبإمكان البرلمان زيادة أو تقليل كل من النفقات والإيرادات طالما كان هناك إجراء مقابل يضمن المحافظة على مستوى عجز الموازنة. كذلك إن من بين الأسباب التي تحد من المشاركة الفعالة للبرلمانات في الموازنة هي تمتع السلطة التنفيذية بأكثرية في البرلمان.¹

ثانيا: اللامركزية والحكم المحلي

يساهم التحول نحو اللامركزية بشكل فعال في تعزيز المشاركة في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة الحكومية، ومن ثم يساعد في تحقيق الإدارة الجيدة للإنفاق العام بما يعمل في النهاية على توزيعه بشكل عادل يضمن استفادة الجميع خاصة الفقراء منهم ويتحقق ذلك عن طريق:

- تعمل المركزية على تقريب الإدارة من المواطن ومن ثم تتمكن من معرفة أولويات احتياجاته.
- تساعد اللامركزية على التخفيف من حدة الفساد في الإدارات والجماعات المحلية.
- جعل الإدارة المحلية وظيفة تعليمية وتنقيفية.
- تأمين الكفاءة خصوصا في المسائل المالية.

¹ د. عيودي فاطمة الزهرة ، محاضرة: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام بالجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7,2، 2016، ص194، 195.

- زيادة مستويات المساءلة الشعبية والمحاسبة وكذا الرقابة على تصرفات المسؤولين خاصة في مجال الإنفاق.

المطلب الثالث: كفاءة إدارة المالية العامة وأحكام الرقابة

عرفت الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا بمدى كفاءة إدارة المالية العامة وتشديد الرقابة وأحكامها نظرا إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المنشودة حيث يمكن أن نتناول كل واحد منهما على حدى:

أولاً: كفاءة إدارة المالية : ونعني بها حسن سير نظام إدارة المالية العامة سواء في جانب الإيرادات أو النفقات بشكل يضمن تقديم الخدمات على أحسن وجه ممكن كما وكيفا وفعاليتها ويهدف نظام إدارة الموارد المالية العامة إلى تسهيل عملية التخطيط والميزانية في القطاع العام وتسجيل المعلومات المالية والسيطرة على تنفيذ الميزانية كلا من النفقات والإيرادات لأجل تحقيق الانضباط في المالية العامة وتخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية.¹

*المبادئ والقواعد اللازمة للإدارة الجيدة للمالية العامة: وتقوم على مجموعة من المبادئ أهمها:

- مصداقية الموازنة: بحيث يجب أن يتطابق التنفيذ الفعلي للموازنة مع الاعتماد والمخصصات المالية المقررة في قانون الموازنة السنوي.

- شمولية الموازنة: وهو ما يعني اتساع النطاق الذي تغطيه وثائق الموازنة والأوراق المفسرة لها في مرحلة إعداد الموازنة أما مرحلة التنفيذ فيجب أن تتوفر على بيانات دقيقة وشاملة لكل أشكال الصرف التي تم اعتمادها في الموازنة السنوية وكذلك كل العمليات المنفذة خارج الموازنة.

- الشفافية والمساءلة: حيث تتطلب الإدارة السليمة أن يتم اعتماد الموازنة وتنفيذها بكل شفافية وان تمكن الأطر التي تحكم الموازنة من مساءلة القائمين بأمر إعداد الموازنة ومحاسبتهم على القرارات المالية التي يتخذونها فيما يخص التحصيل وتنفيذ الصرف الحكومي.

¹ حاحة عبد العالي, محاضرات, المالية العامة, سنة ثالثة تنظيمات إدارية, مكتبة نوميديا, جامعة بسكرة, 2007, ص26

*كفاءة الإنفاق الحكومي: ويرتبط بوضعه في إطار عمل الاقتصاد الكلي الذي يؤمن توافق مستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة على صعيد السياسة النقدية والخارجية واستدامته على المدى الطويل وان يكون ناجعا بمعنى أن يحقق أقصى ناتج مقابل مجموعة محددة من المدخلات كما يجب أن يكون فعالا أي انه يدعم التحقيق الناجح لأهداف الحكومة.

ثانيا: الرقابة على مردود الإنفاق العام

ونعني بها الفحص الموضوعي للأداء المالي بهدف تشخيص السياسات والنظم وإدارة العمليات في الجهات الخاضعة للرقابة ويقارن من خلالها الانجاز بالخطط والنتائج بالقواعد والممارسة بالسياسة بغية كشف الانحرافات وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وتحديد أسباب التبذير والإسراف كما تعني الفعالية أيضا تحقيق الأهداف وذلك بالتقليل من الآثار السلبية أما الكفاءة فيقصد بها ضمان أعلى مستوى من الإنتاج بأقل كلفة ويعني أيضا التوفير أو الاقتصاد للحصول على مخرجات ذات نوعية جيدة وبأقل تكلفة سواء كانت مادية أو بشرية. حيث تركز على مبدأي إدارة الشؤون العمومية بصفة تضمن الاستعمال الأمثل للأموال العمومية إضافة إلى أن الأشخاص الذين يديرون الشؤون العمومية مطالبون بتحقيق إدارة حكيمة وكفؤة للأموال المنوطة بهم لأجل ضمان معلومات صحيحة وذات دلالة وجيهة لكل مستعملها, كذلك تعزيز روابط المسؤولية المنجزة عن مبدأ المساءلة حيث تفرض وجود طرفين الأول يقوم بإسناد مهمة معينة والثاني بقبولها والالتزام بتقديم معلومات عن كيفية انجازها.¹

¹ حاحة عبد العالي, مرجع سابق, ص32.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق إليه من المفاهيم العامة لترشيد الإنفاق وربطها بمبادئ الحكم الرشيد يمكن أن نعتبر النفقات إحدى أهم صور توزيع الإنفاق العام في الدول مهما كانت طبيعته ونظام حكمها والتي يتم بمقتضاها تحقيق نسيج إجتماعي متكامل لأجل التعايش وتحقيق رغبات الأفراد في ظل مبدأ تكافؤ الفرص في التوزيع للثروات ضمن قوانين تنظيمية تحددتها بناء على متطلبات الأفراد وما تمليه عليها الظروف البيئية الداخلية والخارجية فترشيد الإنفاق العام لا يعني بالضرورة الضغط على الحكومة وإنما تعتبر الطريقة الأنجح التي تتخذها الحكومات في مسارها التنموي كون أن الإنفاق يحد من ظاهرة التبذير والاستغلال الغير العقلاني للموارد مما يضمن إستمراريتها على المدى الطويل وخاصة إذا ما اقترن بمبادئ الحكم الرشيد.

الفصل الثاني

تمهيد

سعت الجزائر كغيرها من الدول العالم إلى إطلاق مجموعة من المخططات التنموية فيما يعرف بالتخطيط الاستراتيجي سواء على المدى المتوسط أو البعيد بجملة من الإصلاحات التي تتضمن مبالغ هامة لأجل النهوض باقتصادها والتنويع في صادرها كنوع من البحث عن مصادر أخرى جديدة يمكن أن تساهم في رفع قيمة المداخل الجزائرية للحيلولة دون الوقوع في أزمة تذبذبات وتجاذبات السوق النفطية وكذلك لتقليص الفجوة بين إيرادات ونفقات الدولة وذلك لما له من انعكاسات كبيرة على السياسة العامة للجزائر ولعل ذلك يعتبر من بين الأهداف التي تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحقيقها . وهذا ماسيتضمنه الفصل الثاني الذي يتكون من ثلاث مباحث خصص المبحث الأول إلى الأهداف المنشودة من سياسة ترشيد النفقات أما المبحث الثاني فيرصد لأهم المخططات التي أتبعتها الحكومة الجزائرية لتنفيذ مخططاتها لنصل في المبحث الأخير إلى أهم القطاعات التي تعول عليها كثيرا السياسة الجزائرية لخلق مداخل جديدة بعيدا عن الربيع البترولي.

المبحث الأول: أهداف سياسة الإنفاق في الجزائر

المطلب الأول: تخفيض عجز الميزانية

ويعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبنتها الحكومة الجزائرية سعياً منها إلى تحقيق وضع قائم لنمو ميزان المدفوعات لان عجز ميزان المدفوعات يرجع أساساً إلى معدل التضخم المرتفع الذي رجح إلى الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى وجود عجز كبير في الميزانية العامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقود وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بالتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال الحد من الاقتراض العمومي من البنوك وذلك لأجل التقليل من عرض النقود وبالتالي التقليل من عجز الميزانية بإتباع الوسائل التالية:¹

* تخفيف النفقات الجارية للحكومة: وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية ومدفوعات خدمة الدين .

وذلك من خلال تغيير سياسة التشغيل، تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع وكذلك تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية.

**زيادة الإيرادات العامة:

ويتم ذلك من خلال رفع المعدلات الضريبية وزيادة من حصيلتها، الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة أي بتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي.

*** تخفيض الدعم: يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه إلى الخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى لان هذا الدخل يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية.

¹ بلال عوايشة، فاطمة الزهراء ناصر، مذكرة تخرج، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة، جامعة تبسة،

***إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة: يعد العجز في الميزانية العامة احد الإشكاليات الكبيرة لاقتصاديات الدول التي تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي وان معالجة العجز تقتضي البحث عن مسبباته وإيجاد نوع من التفاعل بين السياسة المالية مع السياسات الاقتصادية وان تقليص عجز الميزانية يؤدي إلى انخفاض تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج وبالتالي يجب إيجاد مصادر تمويل ذلك العجز بحيث توجد مجموعة من خيارات التمويل مع مراعاة اثر كل خيار تمويلي على المستوى الكلي لان لكل طريقة تمويل آثار وتكاليف خاصة بها تتعكس على مستوى الطلب الكلي والأسعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف ويتمثل التمويل في: ¹

-التمويل من البنوك

-التمويل غير البنكي

-التمويل الخارجي

المطلب الثاني : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج ولا شك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي فإذا كان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي وبالتالي فان الصادرات تكون على الغالب اقل من الواردات مما يدل على أن فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار والاستثمار) تؤثر على فجوة تجارية خارجية (الفرق بين الصادرات والواردات) ويرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي وعجز المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام وذلك العجز الممول أما من مصادر تضخمية أو من مصادر خارجية أو الاثنين معا كما انه يرى كذلك أن أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات والصادرات بالإضافة

¹ بلال عوايشة، فاطمة الزهرة ناصر، مرجع سابق، ص86

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ومن هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وهي:

- تخفيض فجوة الموارد المحلية: أن صندوق النقد الدولي وضع نموذجا يتضمن عناصر ومفردات تطبق في معظمها على البلدان التي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها ومن ثم في الجهاز الاقتصادي سواء أكان بلدا متقدما أو متخلفا وكذا في تحليل الصلة بين تراكم الديون الخارجية وبين الإصلاح الذي يتعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني لتصحيح عجز التوازن في ميزان المدفوعات وان فجوة الموارد المحلية تظهر من خلال مايلي : $F=X-M=I-S$

حيث: I الاستثمار, S الادخار, M الواردات, X الصادرات, F الحساب الجاري

فإذا كان الاستثمار اكبر من الادخار فان الصادرات تكون اقل من الواردات وبالتالي فان الحد من فجوة الموارد المحلية يتطلب التأثير عن كل من الادخار والاستثمار المحليين أساسا وبما أن الاستثمارات موزعة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي يمكن ملاحظة الفجوة القائمة بين هذين القطاعين فإنها تنعكس على الحساب الجاري وذلك على النحو التالي:¹

$$M-X=(IP-SP)+(IG-SG)$$

حيث أن: IP الاستثمار الخاص. SP الادخار الخاص.

IG الاستثمار الحكومي. SG ادخار الحكومي.

ويظهر من المعادلة السابقة بان فجوة الموارد المحلية هي انعكاس لوجود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطاع الخاص ومقارنة باستثماراتها أو الاثنيين معا. حيث أن فجوة القطاع الخاص تعود إلى حالات التضيق عليه سواء بارتفاع معدلات الضرائب أو تشديد الرقابة على الأجور

¹ روبيرت ج بارو, محددات النمو الاقتصادي, دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع, بط1, عمان, الأردن, 2009, ص90

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

والأسعار... الخ وعلى هذا الأساس فإن فجوة الموارد المحلية يرجعها صندوق النقد إلى أخطاء في السياسات المالية أو النقدية للبلد.

- إصلاح سعر الصرف: أن سعر صرف العملة يظهر من خلال جانبي العرض والطلب وإذا كان التمويل خارجي فإن الاختلال يكون بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تصاعد الاختلافات بين الأسعار والتكاليف المحلية وابتعادها عن السوق العالمية وبالتالي إضعاف القدرة التنافسية وعليه يتطلب إصلاح سعر الصرف لأنه يلعب دورا رئيسا في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات وكذلك كإجراء يهدف إلى تقليص معدلات التضخم.¹

- تحرير التجارة الخارجية: إن التغيرات الهيكلية تؤدي إلى إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع فهذا يؤدي إلى تساوي العلاقة النسبية للأسعار في السوق المحلية مع الأسعار في السوق العالمية الشيء الذي يوحي بان المنتجات المحلية تتم بالقدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ومن خلال تحرير التجارة الخارجية يسعى الصندوق إلى إزالة العوائق الإدارية والتسعيرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية وذلك تماشيا مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة كما أن تحرير التجارة الخارجية يعمل على:

* تحسين المعاملات الفنية للإنتاج

* تبني تكنولوجيا حديثة وغير مكلفة

* البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات

* إلغاء كل الأشكال التنظيمية والتشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية

¹ داسة إسماعيل ,محاضرات , ملتقى الإصلاح الاقتصادي في الجزائر , سنة ثالثة تنظيمات إدارية ,مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم,

*إتباع سياسة إصلاح التعريفات الجمركية

*تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية ورفع كل القيود.

- إصلاح هيكل أسعار الفائدة: أن سعر الفائدة على القروض والودائع لا يؤثر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات بل يؤثر بدرجة كبيرة على الادخار والاستثمار أيضا.

المطلب الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي:

منذ عقد الثمانينات تبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسات ليبرالية جديدة وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية، حيث اكتشف الصندوق أن الإختلالات التي تواجه هذه الدول ليست مجرد تشوهات مالية ونقدية بل إن هذه الإختلالات لها جذور هيكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول وقد شكل ذلك التطور نواة لبدء تعاون وثيق بين كل من الصندوق والبنك الدوليين ذلك التعاون الذي نمت من خلال ما يسمى بالمشروطة المتبادلة فالسياسة المالية والنقدية وما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال :¹

*تقليص دور القطاع العام: أن اغلب الدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي ومنها تدخل الدولة في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي ومن أساسيات هذا النموذج إعطاء دور فعال للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة سواء كان ذلك من الناحية الإنتاجية أو الخدماتية وعليه يوصي برنامج الإصلاح الاقتصادي بضرورة عدم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية وإعطاء

¹ د.مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة ، ب ط، بوزريعة، الجزائر

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وبخاصة في مشروعات الصناعات التحويلية على أن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص من

وجهة نظر الصندوق. وبالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.

****** دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحد من آليات اقتصاد السوق ويخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال وبخاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي وبالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب

- تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار.

- عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة.¹

- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال.

- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.

****** الخوصصة: ونجد الدعوة للخوصصة في المدرسة التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية التي نادى بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي فالمشكلة لم تعد نقص الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض ويرى صندوق النقد الدولي أن بيع الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون ايجابيا من خلال:

- التخفيف من أعباء الميزانية الدولية.

- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة .

¹ مدني بن شهرة, مرجع سابق , ص 25.

- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص.
 - أن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسد جزء من ديونها.
 - *** توفير فرص لكل من القطاع العام والقطاع الخاص:¹
- يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي وذلك يتطلب عدم التمييز بينه وبين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية ويكون كذلك من خلال:
- فتح رأس مال القطاع العام لرأس مال القطاع الخاص .²
 - إعطاء ضمانات القروض لكل من القطاعين بالتساوي.
 - جعل أسعار الفائدة الخاصة بالقروض متساوية بين القطاع العام والخاص.

¹ مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق، ص26.

² مدني بن شهرة، نفس المرجع السابق، ص26.

المبحث الثاني: برامج ومخططات التنمية

المطلب الأول: البرنامج الخماسي 2010-2014

ولقد استلزم هذا البرنامج من النفقات خلال هذه الفترة ما يقدر: 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

* إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 بالمائة من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية.¹

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية.

- 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزود بالماء الشروب من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه.

- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.

- تخصيص 40 بالمائة من موارد الاستثمارات لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية

وتحسين الخدمة العمومية وذلك من خلال:

- أكثر من 3.100 مليار دج موجهة للأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

- أكثر من 2.800 دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية.

¹ بيان إجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010.

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال :¹
 - 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية .
 - ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - أكثر من 2.000 مليار دج لأجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البترو كيمياوية.
- ما يقارب 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات والمعاهد.
- ما يقارب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية.
- ومن خلال ذلك يمكن تلخيص تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2014 كما هو موضح في الجدول.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	نسبة الزيادة
2010	4512.8	6.3
2011	5731.4	28.03
2012	719.9	22.5
2013	6092.1	13.7
2014	6980.2	15.9

الشكل 1 تطور النفقات في الجزائر 2010-2014

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010 , نفس المرجع السابق .

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

يتضح من خلال الجدول أن النفقات العامة قد عرفت زيادة خلال الفترة 2010-2012 إلا أنها انخفضت في 2013 لتبلغ 6092.1 مليار دينار جزائري بالمقابل ارتفعت سنة 2014 لتصل إلى 9680.2.

المطلب الثاني: برنامج 2015-2019

باشرت الحكومة منذ بداية 2015 من مخطط جديد يلي برنامج 2014 لزيادة دعم المسيرة التنموية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والسياحة والمياه ولقد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي مايعادل 280 مليار دولار ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن رصدها كما يلي:¹

- استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز بمبلغ 15 ألف و 100 مليار دينار تكون في مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن الترقوي وتطيره(عدل).
- تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر بـ 2.500 مليار دينار بمعدل 500 مليار دينار سنويا بما تشمل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة.
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد للتصدير, كذلك تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية لمحاربة التصحر وكذلك تخصيص برنامج لسقي 340.000 هكتار من الأشجار.
- تزويد كل من تمنراست وجانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز وكذلك إطلاق برنامج لتحقيق 60 مصفاة جديدة لزيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن بحلول 2018.
- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي.
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة, حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل

1 المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر, نقلا عن

في 2011, بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح.

- إنشاء 50.000 سرير و 15 منتجع سياحي.¹

المطلب الثالث: تحليل برامج ومخططات التنمية

سنقوم في هذا العنصر بالوقوف على أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري بعد المخططات التي اعتمدها كما أن هذا التحليل يتضمن النتائج المسجلة خلال هذه الفترة . حيث حقق الاقتصاد الجزائري ارتفاعا في الناتج الداخلي الخام قدر 17.731 مليار دج أي حوالي 221 مليار دولار وذلك سنة 2014 مقابل 16.570 مليار دج سنة 2013 بما يعادل 196 مليار دولار وذلك حسب تقرير المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية ,وفي مقابل ذلك عرف معدل النمو خارج المحروقات تراجعاً من 7.1 بالمئة في 2013 إلى 5.1 بالمئة سنة 2014 ,وتظهر حصيلة المديرية من جهة أخرى تراجعاً في عائدات الجباية البترولية والتي بلغت 3.388.3 مليار دج سنة 2014 مقابل 3.6781 مليار دج في 2013 وقد تم توجيه عائدات الجباية البترولية إلى تمويل الخزينة العمومية ب 1.577.7 مليار دج وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد سجل ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة 3.1 بالمئة في الثلاثي الأخير ل 2017 مقارنة بنفس الفترة من 2016 وذلك بفضل النتائج المحققة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والتي سجلت معدلات نمو ب 7 بالمئة و 4.8 بالمئة على التوالي.

من جهة أخرى عرف معامل انكماش الناتج الداخلي الخام ارتفاعاً ب 6.2 بالمئة خلال الأشهر الثلاث الأخيرة ل 2017 مقارنة بالفترة نفسه ل 2016 وكان معامل الانكماش بلغ في 2016 3.92 بالمئة مقارنة بسنة 2015 ,ويذكر أن الاقتصاد الجزائري سجل نمواً ب 3.7 بالمئة في الثلاثي الأول لسنة 2017 وذلك راجع إلى تحسن الإنتاج في قطاع المحروقات والذي ارتفع ب 7.1 بالمئة خلال هذه الفترة.

¹ الداوي الشيخ, الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة,مجلة جامعة دمشق,المجلد 25,العدد 2, 2009,ص276.

المبحث الثالث: توجهات سياسة الإنفاق في الجزائر

المطلب الأول: قطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة من بين القطاعات التي تعول عليه الجزائر لتحقيق مورد جديد للمداخيل وذلك لما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية هامة وقد ارتكزت إستراتيجية القطاع على أربع محاور تتمثل في:¹

- تطبيق سياسة فلاحية مستدامة قادرة على دعم الأمن الغذائي.
 - تقليص اختلافات الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية .
 - المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني إلى جانب تعزيز وترقية الأنشطة الموجهة لسكان الأرياف.
 - تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات .
- ويرتكز النمط الجديد على عصرنه المستثمرات الفلاحية وإدماج الفلاحة الصناعية في نسيج النشاطات الاقتصادية المنتجة والاعتماد على السقي بالأنظمة المقتصدة للمياه أما ما يخص العقار الفلاحي فالجزائر تحصي مساحة فلاحية إجمالية تقدر ب 48.1 مليون هكتار موزعة ما بين الأراضي الرعوية 32.7 مليون هكتار والغابات 401 مليون هكتار وأراضي الحلفاء 2.8 مليون هكتار ومع صدور القانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 اتجه مشكل العقار الفلاحي تدريجيا نحو التسوية النهائية بعد اتخاذ قطاع الفلاحة مجموعة من الإجراءات تتمثل في :
- تحويل مستغلي المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية من حق الانتفاع إلى حق الامتياز والذي شمل لحد الآن 219.406 مستفيد لمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار تابعة لأملك الدولة .
 - منح 180 الف عقد امتياز للمستثمرين الفلاحيين حتى نهاية 2017 بنسبة 82 بالمئة.
 - تسوية الوضعية العالقة لبقية المستفيدين عن طريق نصوص تنظيمية قيد الإعداد.
 - إعادة تنشيط عملية الحصول على الملكية الفلاحية سمحت ل 131.288 شخص من الاستفادة

¹ الاذاعة الجزائرية/ واج

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

من 846.441 هكتار غير أنه تم تسوية وضعية 30.961 شخص لمساحة 197.267 هكتار. -الإفراج عن المساحات الإجمالية المخصصة للمستفيدين متمثلة في 835 ألف هكتار لصالح 19.875 مستفيد بموجب عقود الامتياز من بينها 520 ألف هكتار أي ما يعادل 61 بالمئة من المساحة الإجمالية الموجهة لصالح 1.532 مستثمر حاملي المشاريع الهيكلية والمدمجة في الفروع الإنتاجية الإستراتيجية .

إن أكثر من 3000 مليار دينار حجم إعتمادات الدولة لتنمية قطاع الفلاحة منذ سنة 2000 مقسمة بين ميزانية التجهيز والتسيير وصناديق التخصيص للقطاع¹. وقد تجسدت هذه الإعتمادات في برامج هيكلية لتطوير الفلاحة وإنعاش الفضاءات الريفية عن طريق مشاريع كبرى تمثلت في انجاز المسالك الريفية ومد شبكات الكهرباء والمياه وهياكل التخزين والتبريد، أما قيمة الإنتاج الفلاحي فقد بلغت 3.060 مليار دينار (30 مليار دولار) في 2017 مقارني بـ 359 مليار دينار (5 مليار دولار) في 2000 حيث أن الإنتاج الوطني يغطي حاليا 70 بالمائة من احتياجات الدولة كما أن قطاع الفلاحة يساهم في الناتج المحلي الخام بنسبة 12.03 بالمائة في 2017 مقابل 8 بالمائة في سنة 2000 إضافة إلى خلق ما يزيد عن مليون منصب شغل دائم وكذلك رفع حجم المساحة المسقية إلى مليون و 300 ألف هكتار في 2017 .

المطلب الثاني: قطاع السياحة

تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية كبيرة جدا بالمقارنة مع الكثير من الدول إلا أن استغلال هذه الإمكانيات يبقى ضئيلا جدا نظرا لتهميش الدولة لهذا القطاع حيث أن مداخل النشاطات السياحية المقدرة بـ 330 مليون دولار أي نسبة 1.4 من الناتج الوطني الخام بالرغم من أن قطاع السياحة يعتبر أحد المداخل الهامة في اقتصاديات بعض الدول مثل المغرب وتونس .

¹ 2018/5/11 <https://www.lotus-news.com/akhbar-al-jzair/684603.html>

فالأزمة الراهنة التي تواجهه الجزائر أجبرتها على البحث على الحلول البديلة للنفط حيث أن الحكومة الجزائرية قد قامت في قانون المالية لسنة 2018 بتخصيص مبلغ 503 مليار دينار لقطاع السياحة حيث يركز برنامج القطاع أساسا على استرجاع الأراضي المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي ذات القيمة السياحية العالية وتهيئتها لفك العزلة على بعض المناطق وفتح مسالك سياحية جديدة وانجاز مخططات للتهيئة السياحية إلى جانب إعداد دراسات لتحديد مناطق العقار السياحي مقدرا عد هذه المواقع ب 225 موقع سياحي وقد حدد المخطط القطاعي للتنمية السياحية مجموعة من التدابير وفق مشاركة تقاربية مع كل الجهات المعنية باعتماد منهجية واضحة وفعالة وواقعية في تجسيد المشاريع من خلال تفادي المشاكل التي تعوق ديناميكية الاستثمار على مستوى مناطق التوسع السياحي ولقد تم توفير 1242 مؤسسة فندقية بطاقة إيواء تبلغ 108.611 سرير على المستوى الوطني حيث يجري حاليا دعم هذه الحاضرة بحوالي 30.000 سرير جديد على المدى القريب ليصل إلى 300.000 سرير خلال 10 سنوات قادمة فباعتماد قطاع السياحة 1.844 مشروع من شأنه توفير 243.000 سرير جديد مابين 2017-2019 بالإضافة إلى إدراج الرقمنة ودعم استعمال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة من خلال وضع شبكة اتصالية متكاملة في جميع الفنادق العمومية والخاصة وذلك لأهميته في دعم الترويج لجلب السياح سواء من داخل أو خارج الوطن بالنظر إلى الوضع الأمني الجيد الذي تتميز به الجزائر.¹

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة:

إن إدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 وتتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر لا سيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

¹ 2018/5/11 <https://www.lotus-news.com/akhbar-al-jzair/684603.html>

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

على نطاق واسع وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تتمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية. حيث أن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال 2015-2030 يقدر ب 22000 ميغاواط حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول 2020. يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي:

- الطاقة الشمسية: 57513 ميغاواط.

- طاقة الرياح: 105 ميغاواط

- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاواط.

- الكتلة الحيوية: 1000 ميغاواط.

- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط.

- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط.

هذا البرنامج سيسمح بالوصول في أفق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27 بالمئة من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، فإن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة سيسمح بإدخال 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014، فوفقاً للأنظمة المعمول بها فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع الخاص والعام وكذلك وطنيين وأجانب.¹

- إن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والناتج المزدوج، وتدعيماً لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية (المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة) وكذا شبكة مراكز والتطوير مثل: مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز

¹ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على الرابط:

<https://portail.vder.dz/ar/spip.php?article2495>

الفصل الثاني: وضعية سياسة الأنفاق في الجزائر 2010-2017 م

تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية ,حيث سيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة حسب مخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة وفقا لخصوصيات كل منطقة.

*منطقة الجنوب:لتهجين المراكز الموجودة,وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .¹

*منطقة الهضاب العليا:حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.

*المناطق الساحلية:حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات والبنيات والمساحات الأخرى غير مستعملة.

¹ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة على الرابط:

<https://portail.vder.dz/ar/spip.php?article2495>

خلاصة الفصل الثاني:

إن موضوع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وربطها بالترشيد خاصة انه يقلل من حجم الاستهلاك ويدفع بالمسؤولين إلى التفكير أكثر قبل الشروع في عمليات البناء والتطوير لتحقيق الأهداف المنشودة, فالمخططات التنموية التي اعتمدها الجزائر أكثر من عشرين سنة أثبتت عدم نجاعتها على الرغم من المبالغ الضخمة التي خصصتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الجزائري هذا مايفسر الاختلالات العميقة في مؤسسات الدولة والذي نتج عنه خضوع نشاط المؤسسات العامة في عملية تسييرها إلى هياكل خارجية متعددة ومختلفة من حيث الطبيعة والوظيفة, بالإضافة كذلك إلى أن هذه الوضعية غير مساعدة لتفعيل وإعطاء دور ايجابي لعناصر التنسيق بين مختلف القطاعات التي تشكل حقل نشاط المؤسسات كما أن تطبيق قواعد موحدة على مؤسسات القطاع العام الاقتصادي جميعها دون مراعاة عوامل الاختلاف في الحجم والنسق التكنولوجي المستخدم افرز إلى نتائج عكسية مخالفة للتصور الذي كان مجسدا في سياق المخططات الإنمائية المتتالية, وهذا بسبب ثقل العراقيل التي تراكمت على جميع المستويات وحالت في الأخير دون توفير ديناميكية اقتصادية فعلية ناجحة.



الفصل الثالث

تمهيد

شهدت الجزائر في ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي مجموعة من المتغيرات كان لها الأثر الكبير في التغيير من سياساتها وتوجهاتها وبالأخص في ظل انهيار أسعار النفط الذي يعتبر المورد الأساسي في الاقتصاد الجزائري وعدم الاستقرار في دول الجوار الأمر الذي أدى بالحكومة في مواجهة ما سببته عليه من تدني أسعار الذهب الأسود وانعكاساته على المجتمع ككل خاصة في عملية الإنفاق بالإضافة إلى التوترات الحاصلة في دول العالم حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أهم التحديات التي تواجهها عملية الإنفاق في الجزائر ليكون الجانب الأمني أول ما نبدأ به باعتبار أن الدولة الجزائرية تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها ولا تريد إعادة ما وصلت إليه في سنة 1990 وعدم تكرار التجربة الدموية وصولاً إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي ليتم التطرق في نهاية المبحث إلى التحدي الديمقراطي أما المبحث الثاني فسيخصص لرؤيا أو بعض التصورات إلى ما يمكن أن تصل إليه السياسات المتبعة في الجزائر والتي تبقى رؤيا للطالب حول ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

المبحث الأول : تحديات سياسة الترشيح

المطلب الأول: التحدي الأمني

أصبحت ظاهرة الإرهاب الشغل الشاغل للمجتمع الدولي لما لها من تأثيرات سلبية كبيرة جدا على العالم ككل خاصة بعد 11 من سبتمبر 2011 ومع تصاعد حدة العمليات الإرهابية وتشابكها مع التحديات الأمنية الأخرى من الجريمة المنظمة ومنظمات الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات تصاعدت الأصوات المنذرة بالإرهاب وتكلفت بعدة إجراءات من بينها تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار 28860 في 2006 المتعلق بمكافحة الإرهاب باعتبارها مقاربة شاملة والذي أدى إلى تأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في 2011.

أما على المستوى الوطني فقد اتخذت الجزائر تدابير شاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمواجهة كل التهديدات الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تدخل البلاد في عشيرة دمويّة للمرة الثانية وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع في قيمة الميزانية الموجهة للقطاع الأمني في الجزائر ولعل أهم التهديدات الداخلية مايلي: ¹

1-الإرهاب والجريمة المنظمة .

2-النزاعات الاثنية والمذهبية (العرب والأمازيغ، العرب والطوارق، المذهب المالكي والإباضي في أحداث غرداية).

3-التهديدات الطبيعية والتكنولوجية.(التصحّر،الجرائم المعلوماتية).

4-المخدرات والآفات الاجتماعية.

أما التهديدات الخارجية فتتمثل في:

-وجود أزمة داخلية في دولة مالي مع حركة الأزواد وهذه الأقلية الموزعة على خمس دول من بينها الجزائر حيث تسعى إلى إقامة دولة مستقلة وهو الأمر الذي يمس بسيادة الدولة الجزائرية كما

¹ بودوح سارة , الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة جامعة ورقلة, 2015 ,

أنها تخلق حالة من اللا إستقرار على الحدود مع مالي ما يجبر الدولة على تحمل أعباء حماية حدوده .

- وجود توترات مستمرة بين الجزائر والمغرب حيث انه هاتين الدولتين ومنذ استقلال الجزائر 1962 وهي في حالة من اللا إتفاق .

-الوضع غير مستقر في كل من ليبيا وتونس بعد موجة الربيع العربي الأمر الذي أجبر الجزائر على حماية حدودها خوفا من انتقال أي تهديد نحوها.

من خلال كل هذه الأسباب يمكن أن نفسر الارتفاع في ميزانية وزارة الدفاع الوطني حيث بلغت ¹:

* سنة 2010	421.726.569.000 دج
* سنة 2011	631.076.546.000
* سنة 2012	732.123.173.000
* سنة 2013	825.860.800.000
* سنة 2014	955.926.000.000
* سنة 2015	1.047.926.000.000
* سنة 2016	1.118.211.1829
* سنة 2017	1.118.297.000.000

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية لسنة 2010.2011.2012.2013.2014.2015.2016.2017

المتضمن قانون المالية على الرابط [http:// www.andi.dz](http://www.andi.dz)

المطلب الثاني: التحدي الاقتصادي والاجتماعي

أمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45 بالمئة من قيمته اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزء من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى حيث أقر مشروع قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي تساهم في إرتفاع أسعار بعض المنتجات منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة مثل: النقل العمومي بالنسبة لسعر المازوت والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر،¹ وعلى ضوء هذه المستجدات وجد الجزائريون أنفسهم في مواجهة إرتفاع تكاليف العيش خارج إرتفاع أسعار مواد الاستهلاك والمواد الغذائية التي تواجه سنويا موجة تضخمية حيث يتعين عليهم تسديد تذكرة أعلى في نقل عمومي لا يفي بالغرض نتيجة إرتفاع أسعار المازوت وزيادة أسعار المركبات نتيجة زيادة في قسيمة السيارات وكذلك خدمات الانترنت والكهرباء وأعباء الهاتف النقال. وأمام هذه الضغوطات ارتأت الحكومة الجزائرية اعتماد نظام التسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود وكذلك اللجوء إلى الضغط على ميزانية التجهيز من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية منها مشاريع ترامواي والمستشفيات وتقليص الواردات بقرارات إدارية مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت وكذلك وقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة وتفعيل عملية الإحالة على التخلص التدريجي من الدعم الاجتماعي.

¹ ما أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية الجديدة ؟ على الرابط

<https://www.noonpost.org/content/19513>

المطلب الثالث: التحدي الديمقراطي

تشكل الحوكمة العامل الأساسي في الخروج من الأزمة الراهنة، فالرهان الأساسي يتجلى في بروز دولة مؤسسات تشجع التنمية وتحتوي انشغالات المواطنين فالعجز الذي عرفته الجزائر في الخروج من الأزمة الحالية لا يمكن أن يتحقق إلا بسير مؤسساتها نحو الفعالية¹ والتي لا تتلاءم وتحفيزاتها للأسف مع متابعة المصلحة العامة وهذا ناتج عن النقص الصارخ لشفافية الدولة واستقلالية المؤسسات والحكم الذاتي لها والتي تبقى محدودة في ظل غياب مسؤولية المؤسسات أمام المواطن الجزائري الأمر الذي يلخص العراقيل الكبيرة التي يواجهها بروز مؤسسات فعالة من شأنها دفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتزويد المجتمع بالبيئة القانونية والحوافز التي من شأنها أن تحقق أهدافها.

فالرهانات التي تواجهها التنمية والتقدم الاجتماعي بسبب النتائج السلبية لنقص الشفافية والتضييق على سير المؤسسات الاقتصادية ودرجة الفساد وعدم فعالية الدولة....الخ عمق من حدة الأزمة، فحسب مؤشر Open Pugdet Index تصنف الجزائر في المرتبة الأخيرة في مجال شفافية الميزانية. كما تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة أيضا في تصنيف Linaburg-Maduell للبلدان حسب درجة الشفافية في تسيير الأموال العمومية للاستثمار ففي هذا المجال يعد أداء الجزائر من أضعف الأداءات، وصنف مؤشر البنك الدولي الجزائر في مجال حرية التعبير والمسؤولية في المرتبة 18 في 2010 ومؤشر دولة القانون للبنك الدولي صنفت الجزائر في المرتبة 27 في 2010 وفي قياس للبلدان ذات الدخل المماثل تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة بعيدا وراء تونس، مصر، المغرب.²

¹ د.مراقة عبد الغفور، الاصطلاحات السياسية في الجزائر تحديات وآفاق، مجلة الديمقراطية، الجزائر، د س ن.

² الداودي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25،

كل هذه العوامل زادت من حدة الفجوة بين المواطن ومؤسسات الدولة الجزائرية وعدم الثقة والرضى عن سوء التسيير والبيروقراطية والفوارق الاجتماعية والاستغلال الغير عقلاي للموارد جعل الحكومة الجزائرية قاب قوسين أو أدنى من تكرار مأساة الماضي.

المبحث الثاني: آفاق سياسة الترشيد

المطلب الأول: الخروج من سياسة الترشيد إلى سياسة الاستثمار

لبلوغ الأهداف المرجوة وحتى نخرج من دائرة النفط يمكن أن اقترح مجموعة من الحلول للخروج من الوضع الراهن ولعل من أهمها:

- التخطيط الاستراتيجي المحكم بحيث يجب أن تقوم الحكومة بوضع خطة محكمة ودقيقة تراعي فيها كل الجوانب التي من شأنها أن تؤثر على مجريات الأمور سواء الداخلية والخارجية مستندة في ذلك إلى خبراء وأخصائيين وعناصر كفؤة قادرة على إيجاد حلول تكون على المدى الطويل تتضمن الحاضر والمستقبل وليست ظرفية.

- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية وذلك من خلال التسهيلات التي تمنحها الدولة إلى المستثمرين في الداخل وبالأخص الخارج لجلب العملة الصعبة وتسهيل المعاملات البنكية والجمركية والابتعاد عن البيروقراطية .

- تغيير بشكل أساسي في إطار الحوكمة الاقتصادية ومقاربة الدولة في مجال قيادة السياسة الاقتصادية لان فشل السياسات السابقة سواء الصناعية والعمومية وسياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناجم عن حوكمة سيئة لتدخلات الدولة بحيث يجب :

*إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية.

*وضع المؤسسة في قلب مسار تصميم وتقرير وتقييم السياسات الاقتصادية.

- إعادة صياغة بشكل قاعدي الدور المساهم للدولة.

- تبني مقاربة جدية لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية حيث يتعلق هذا الأمر بإصلاح

سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب وكذلك وضع إستراتيجية وطنية

للتحفيز على تصديق التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإعطاء الصفة الرسمية على بعض

المؤسسات المصغرة غير الرسمية.

- الخوض في إستراتيجية التحكم في الاستهلاك الطاقوي.

- إدخال نظام وطني لتركيز التحويلات الاجتماعية للأكثر حرمانا ووضع برنامج للتحويلات النقدية المباشرة لتلك للعائلات.

- الخوض في إصلاح جبائي كبير يسمح بالانتقال نحو نهاية الاعتماد على الربيع البترولي حيث يمكن إدخال الجباية المحلية وتوسيع وعاء الضرائب القائمة وإدخال مصادر جديدة للضرائب ومداخيل أرباح الشركات لتستبدل بشكل تدريجي العائدات من الجباية البترولية.

المطلب الثاني: إخفاق سياسة الترشيد

لا تزال الحكومات المتعاقبة عاجزة عن اعتماد سياسة اجتماعية واضحة المعالم، يتم من خلالها ضمان عدالة اجتماعية وتنمية فعلية لنمط المعيشة للسكان رغم الموارد المالية المتنامية التي تخصص برسم التحويلات الاجتماعية والدعم المباشر والضماني حيث تبقى الآليات المعتمدة عقيمة لان كافة الفئات معنية بالدعم دون تمييز ولتسرب جزء معتبر منه دون أن يحقق الأهداف المنشودة سوى محاولات السلطة استعماله كمسكن يقي من اية هزات اجتماعية ويضمن سلما اجتماعيا وهدنة ولو إلى حين.

ووفقا للتقديرات الإحصائية التي يكشفها تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2016 فان السلطات العمومية رصدت سنة 2014 ما لا يقل عن 42 مليار دولار أي ما يعادل 4552.1 مليار دينار كتحويلات اجتماعية ودعم مباشر وضماني. ورغم المبالغ الكبيرة التي رصدت من قبل الحكومة فان المشاكل التي يعاني منها المواطن لا تزال قائمة فمستوى الرعاية الصحية يبقى سيئا للغاية بل كارثيا في بعض المناطق كما أن الحضيصة نقائص بالجملة رغم اعتماد الحكومات المتعاقبة مقاربة كمية في محاولة لامتناس الطلب المتزايد دون مراعاة للجانب المتصل بالصيانة والتسيير ما جعل الحكومة تواجه مظاهر الأريفة في الأحياء الجديدة كما أن الدعم العام لمواد غذائية واستهلاكية وضع الدولة أمام واقع متأزم يحتم استمراره تقاديا لأي ثورات والقبول بتسرب جزء كبير منه سواء للفئات الميسورة أو لشبكات التهريب ولم تجد الحكومة الحل لمعادلة صعبة ظلت قائمة لسنوات بسبب غياب رؤية واضحة حول مفهوم الدولة الراعية إلى جانب توقف

المئات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة عن النشاط فان العديد منها يواجه أيضا عسرا في التسديد لدى البنوك. ما أبقى الوضع على ما هو عليه حيث تظل الحكومة تتبنى سياسات ظرفية.

المطلب الثالث: استمرارية الوضع القائم

تسمح لنا التوقعات من خلال الإحصاءات المقدمة من خلال بقاء الوضع الراهن كما هو برؤية الطريق المسدود والذي ستجد بلادنا فيه نتجه نحو إفراغ صندوق تنظيم الواردات وسيزيد العجز المالي في مديونية الدولة من 1400 مليار دينار في 2012 إلى حوالي 5000 مليار دينار في 2020 أما فيما يخص احتياطات الصرف من حوالي 190 مليار دولار في 2012 والتي شرعت في الانخفاض التدريجي، وكذلك انخفاض صادرات المحروقات إلى عجز تجاري هيكلي مما يؤدي به إلى النفاذ مما سيجبر الدولة الجزائرية إلى الاستدانة الخارجية لتمويل عجزها التجاري والتي سددت الدولة معظمها في 2005 مما سيؤدي بالوصول إلى مستويات غير مقبولة شبيهة بتلك التي بلغت الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي والتي أدت إلى مالا يحمد عقباه والتي مازالت آثارها لحد الآن شاهدا حيا على إفراغات بقاء الأوضاع كما هي.

خلاصة الفصل

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل هو أن الأعباء التي تتكبدتها الجزائر في الدفاع عن أمنها واستقرارها كلفتها ميزانية كبيرة جدا وهذا ما نلاحظه من خلال المبالغ المالية التي رصدتها لها بالإضافة كذلك إلى ما ترتب عليه التقليل من حجم الإنفاق على الشؤون الداخلية خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي يندرج بوجود انعكاسات سلبية كبيرة ومدى عمق الاختلالات الموجودة في النظام الجزائري ككل ما يستدعي التفكير بجدية في احتواء الوضع قبل انفلاتها والخروج عن السيطرة وهذا ما تصوره الباحث من خلال رؤيته إلى الاحتمالات التي يمكن أن تتجه إليها سياسة الترشيح في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من منطلق أن الإنفاق العام هو أن تحقق الدولة أهدافها في الوجهة المخصصة لها وأما الترشيد فهو الكيفية المثلى التي يجب أن تتقيد بها الدول من أجل الحفاظ على مكتسباتها مراعية في ذلك حدود الإنفاق العام لحيلولة دون إساءة استعمال المال العام أو تبذيره في أغراض غير المنفعة العامة.

وعليه فإن ما يجب أن تفعله الحكومة الجزائرية للقيام بالترشيد هو توفير مناخ ملائم لتطبيق الإصلاحات الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في المخططات والمبالغ المخصصة لها والقطاعات التي تعني بها حتى تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذلك أن أي محاولة لترشيد الإنفاق تتم بمعزل عن هذه التحولات والتأثيرات البيئية الدولية التي تتسم بالتغيرات والمفاجئات الكثيرة، لذا يجب على صانعي السياسة العامة ومخططي برامج التنمية الاستفادة من الأخطاء السابقة والتجارب الغير ناجحة ودراسة الواقع الاجتماعي ومراعاة العوامل البيئية المؤثرة الداخلية والخارجية.

من هذا المنطق تم طرح الإشكالية المدروسة عن إمكانية اعتبار إعادة توزيع الإنفاق العام ضرورة حتمية تملئها عليها التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية؟ وقد طرحت تساؤلات فرعية عديدة ووضعت فرضيات تم اختبارها على مسار هذا البحث مبينة الإجابة على التساؤلات المطروحة والأهداف المرجوة منها:

أولا: اختبار فرضيات الدراسة ونتائجها

1- اختبار فرضيات الدراسة

كمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة وبعد اختبارها تم التوصل إلى تأكيد صحة الفرضية الأولى في الفصل الأول من الدراسة عندما تم التطرق إلى معايير ترشيد النفقات العامة من شفافية والمساءلة للمسؤولين الذي يعطي معلومات ونتائج أكثر دقة حيث أن المساءلة تسمح بكبت رغبة المسؤولين في الاستيلاء على المال العام. وقد اختبرت الفرضية الثانية فاختبرت ولم تثبت صحتها في الفصل الثاني فمن الناحية النظرية

خاتمة عامة

يمكن أن تتجح ولكن في يكون اقتصادها قوي ولديها خطط إستراتيجية توسعية بديلة وتكون بعيدة كل البعد عن التزقيع على عكس دولة الجزائر التي لا تملك أي خطط هادفة وهذا الأمر أكده فشل السياسات والمخططات السابقة في عدم القدرة على التنويع في الصادرات والخروج من دائرة الريع البترولي على الرغم من المبالغ الكبيرة التي رصدت لها.

أما الفرضية الثالثة فهي أيضا لم تتجح في الجزائر لأنها تبقى نظرية وذلك لغياب رؤية واضحة وفعالة وعدم الجدية وكذلك غياب مناخ أعمال صحي لخلق الثروة .

أما الفرضية الرابعة فقد ثبتت صحتها خاصة في المبحث الأول من الفصل الثالث فهناك تحديات كبيرة جدا تواجهها الجزائر خاصة منها الجانب الأمني وبالأخص على الشريط الحدودي مما استدعى في زيادة الإنفاق بغية عدم انتقال الأزمات الإقليمية إلى داخل أراضيها أما آفاقها فتبقى مرهونة بعامل الزمن والتغيرات السريعة التي تحدث في المحيط الولي والإقليمي.

2- نتائج الدراسة


من خلال ماسبق ذكره تم التوصل إلى النتائج التالية:

- نقنقد المؤسسات والقطاعات الجزائرية إلى هياكل تنظيمية فعالة وعملية فهناك عجز واضح في بنيتها وكذا اللوائح المنظمة لمهامها كعدم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بصورة واضحة تمنع التداخل والازدواجية.

- تعد النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها والتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، أما ظاهرة تزايد النفقات فهي السمة المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مهما اختلفت درجة قوتها أو ضعفها.

- يعتبر الترشيح السبيل الوحيد للحفاظ على موارد الدولة من التبذير والإسراف وكذلك إعطاء فرص للدولة لإيجاد حلول حقيقية لتنويع مصادرها.

- ترشيح الإنفاق لا يتأتى فقط في ظل الأزمات وإنما يجب أن يكون بصفة دائمة حتى يمنع استغلال المسؤولين له وكذلك لما يوفره من احتياط صرف كبير تلجأ إليه الدولة في وقت الأزمات.



الملاحق

الملحق 1 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

28		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78	14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م
الجدول (ب)			
توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية			
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية		
7.526.016.000	رئاسة الجمهورية		
1.799.832.000	مصالح الوزير الأول		
421.726.569.000	الدفاع الوطني		
387.178.344.000	الداخلية والجماعات المحلية		
30.408.280.000	الشؤون الخارجية		
45.384.455.000	العدل		
49.044.731.000	المالية		
26.368.795.000	الطاقة والمناجم		
7.845.277.000	الموارد المائية		
2.038.802.000	الصناعة وترقية الاستثمارات		
10.538.816.000	التجارة		
14.497.089.000	الشؤون الدينية والأوقاف		
145.404.843.000	الجهاديين		
5.784.069.000	التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة		
19.345.233.000	النقل		
390.566.167.000	التربية الوطنية		
115.991.244.000	الزراعة والتنمية الريفية		
5.547.020.000	الأشغال العمومية		
195.011.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات		
21.630.130.000	الثقافة		
7.567.720.000	الاتصال		
1.776.342.000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية		
173.483.802.000	التعليم العالي والبحث العلمي		
2.023.203.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال		
194.649.000	العلاقات مع البرلمان		
28.498.036.000	التكوين والتعليم المهنيين		
10.675.181.000	السكن والعمارة		
70.770.822.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي		
92.935.939.000	التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج		
1.482.697.000	الصيد البحري والموارد الصيدية		
20.304.072.000	الشباب والرياضة		
2.313.350.013.000	المجموع الفرعي		
524.649.810.000	التكاليف المشتركة		
2.837.999.823.000	المجموع العام		

الملحق 2 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

24 محرم عام 1432 هـ 30 ديسمبر سنة 2010 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80	26
الجدول (ب)			
توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية			
للمبالغ (دج)	الدوائر الوزارية		
8.329.601.000	رئاسة الجمهورية.....		
1.774.314.000	مصالح الوزير الأول.....		
516.638.000.000	الدفاع الوطني.....		
419.486.622.000	الداخلية والجماعات المحلية.....		
28.363.652.000	الشؤون الخارجية.....		
49.815.764.000	العدل.....		
58.371.770.000	المالية.....		
30.416.135.000	الطاقة والناجم.....		
11.111.443.000	الموارد المائية.....		
939.109.000	الاستشراف والإحصائيات.....		
4.135.439.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.....		
12.361.594.000	التجارة.....		
16.096.937.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....		
169.614.694.000	المجاهدين.....		
3.266.759.000	التهيئة العمرانية والبيئة.....		
28.874.103.000	النقل.....		
569.317.554.000	التربية الوطنية.....		
115.907.074.000	الزراعة و التنمية الريفية.....		
6.912.595.000	الأشغال العمومية.....		
227.859.541.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....		
22.913.218.000	الثقافة.....		
7.120.012.000	الاتصال.....		
3.992.419.000	السياحة والصناعة التقليدية.....		
212.830.565.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....		
2.899.636.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.....		
241.660.000	العلاقات مع البرلمان.....		
38.328.953.000	التكوين والتعليم المهنيين.....		
13.181.921.000	السكن والعمران.....		
76.058.041.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....		
109.466.698.000	التضامن الوطني والأسرة.....		
1.811.565.000	الصيد البحري والموارد الصيدية.....		
28.280.209.000	الشباب والرياضة.....		
2.796.717.597.000	المجموع الفرعي		
637.589.037.000	التكاليف المشتركة		
3.434.306.634.000	المجموع العام		

الملحق 3 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	
4 صفر عام 1433 هـ 29 ديسمبر سنة 2011 م	
الجدول (ب)	
توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
12.577.574.000	رئاسة الجمهورية
2.447.889.000	مصالح الوزير الأول
723.123.173.000	الدفاع الوطني
622.260.318.000	الداخلية والجماعات المحلية
29.716.600.000	الشؤون الخارجية
75.487.291.000	العدل
104.196.257.000	المالية
31.783.386.000	الطاقة والطاقم
50.291.662.000	الموارد المائية
961.428.000	الاستشراف والإحصائيات
4.395.874.000	الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار
22.189.764.000	التجارة
29.630.963.000	الشؤون الدينية والأوقاف
191.635.982.000	المجاهدين
3.407.118.000	التهيئة العمرانية والبيئة
28.387.232.000	النقل
544.383.508.000	التربية الوطنية
242.383.415.000	الفلاحة و التنمية الريفية
12.342.022.000	الأشغال العمومية
404.945.348.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
19.618.095.000	الثقافة
10.739.311.000	الاتصال
4.289.735.000	السياحة والصناعة التقليدية
277.173.918.000	التعليم العالي والبحث العلمي
3.927.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال
228.806.000	العلاقات مع البرلمان
49.132.325.000	التكوين والتعليم المهنيين
18.204.576.000	السكن والعمران
186.100.734.000	العزل والتشغيل والضمان الاجتماعي
165.845.327.000	التضامن الوطني والأسرة
2.647.204.000	الصيد البحري والموارد الصيدية
36.141.213.000	الشباب والرياضة
3.910.595.317.000	المجموع الفرعي
697.655.158.000	التكاليف المشتركة
4.608.250.475.000	المجموع العام

الملاحق

الملحق 4 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الجريدة الرّسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	
16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م	
26	
الجدول (ب)	
توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.305.494.000	رئاسة الجمهورية
3.363.645.000	مصلح الوزير الأول
825.860.800.000	وزارة الدفاع الوطني
566.450.318.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
30.383.812.000	وزارة الشؤون الخارجية
68.308.083.000	وزارة العدل
81.376.609.000	وزارة المالية
36.273.458.000	وزارة الطاقة والمناجم
41.056.640.000	وزارة الموارد المائية
23.302.271.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
221.050.281.000	وزارة المجاهدين
2.711.530.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة
20.022.340.000	وزارة النقل
628.664.041.000	وزارة التربية الوطنية
215.686.294.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
9.923.617.000	وزارة الأشغال العمومية
154.122.325.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
21.604.452.000	وزارة الثقافة
23.114.603.000	وزارة التجارة
264.582.513.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
269.375.000	وزارة العلاقات مع البرلمان
47.635.070.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين
15.513.582.000	وزارة السكن والعمران
276.503.735.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
306.925.642.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
2.710.849.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
34.352.001.000	وزارة الشباب والرياضة
4.149.500.000	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
3.308.384.000	وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال
2.230.922.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية
11.813.725.000	وزارة الاتصال
3.952.575.911.000	المجموع الفرعي
383.038.573.000	التكاليف المشتركة
4.335.614.484.000	المجموع العام

الملحق 5 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الجدول (ب)	
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.422.733.000	رئاسة الجمهورية
2.712.507.000	مصالح الوزير الأول
955.926.000.000	وزارة الدفاع الوطني
540.708.651.000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
30.617.909.000	وزارة الشؤون الخارجية
72.365.637.000	وزارة العدل
87.551.455.000	وزارة المالية
41.050.228.000	وزارة الطاقة والناجم
4.452.530.000	وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار
233.232.749.000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
24.260.117.000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
241.274.980.000	وزارة المجاهدين
38.922.265.000	وزارة الموارد المائية
13.148.714.000	وزارة النقل
19.405.864.000	وزارة الأشغال العمومية
19.449.647.000	وزارة السكن والعمران والمدينة
2.405.141.000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
18.630.359.000	وزارة الاتصال
696.810.413.000	وزارة التربية الوطنية
270.742.002.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
25.233.155.000	وزارة الثقافة
49.491.196.000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين
135.822.044.000	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
23.801.125.000	وزارة التجارة
277.547.000	وزارة العلاقات مع البرلمان
274.291.555.000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
365.946.753.000	وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
36.791.134.000	وزارة الشباب والرياضة
3.680.186.000	وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
3.007.737.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
2.323.410.000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية
4.243.755.743.000	المجموع الفرعي
470.696.623.000	التكاليف المشتركة
4.714.452.366.000	المجموع العام

الملاحق

الملحق 6 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78		9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م
الجدول (ب)		
توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية		
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية	
8.387.854.000	رئاسة الجمهورية	
3.618.099.000	مصالح الوزير الأول	
1.047.926.000.000	الدفاع الوطني	
549.809.342.000	الداخلية والجماعات المحلية	
31.196.709.000	الشؤون الخارجية	
74.707.836.000	العدل	
92.615.093.000	المالية	
44.010.067.000	الطاقة	
5.314.058.000	الصناعة والمناجم	
255.101.097.000	الزراعة والتنمية الريفية	
252.333.450.000	المجاهدين	
26.500.459.000	الشؤون الدينية والأوقاف	
24.276.345.000	التجارة	
12.549.139.000	النقل	
21.144.492.000	الموارد المائية	
19.930.760.000	الأشغال العمومية	
22.600.480.000	السكن والعمران والمدينة	
746.643.907.000	التربية الوطنية	
300.333.642.000	التعليم العالي والبحث العلمي	
50.803.924.000	التكوين والتعليم المهنيين	
234.882.131.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	
2.550.261.000	التهيئة العمرانية والبيئة	
25.789.795.000	الثقافة	
131.653.688.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	
276.609.000	العلاقات مع البرلمان	
381.972.062.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	
14.158.870.000	الشباب	
26.282.691.000	الرياضة	
18.871.461.000	الاتصال	
3.985.130.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	
3.429.022.000	السياحة والصناعة التقليدية	
2.404.748.000	الصيد البحري والموارد الصيدية	
4.436.059.221.000	المجموع الفرعي	
536.219.273.000	التكاليف المشتركة	
4.972.278.494.000	المجموع العام	

الملحق 7 : توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

29 ربيع الأول عام 1438 هـ
29 ديسمبر سنة 2016 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77

66

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية
35.216.220.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
للبيانات	الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية
72.671.000.000	العدل
87.513.834.000	المالية
4.617.498.000	الصناعة والمناجم
44.157.846.000	الطاقة
245.943.029.000	المجاهدين
25.375.735.000	الشؤون الدينية والأوقاف
19.511.320.000	التجارة
3.622.324.000	التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية
212.797.631.000	الغلاحة والتنمية الريقية والصيد البحري
16.183.538.000	الموارد المائية والبيئة
17.658.533.000	السكن والعمران والمدينة
27.425.215.000	الأشغال العمومية والنقل
746.261.385.000	التربية الوطنية
310.791.629.000	التعليم العالي والبحث العلمي
48.304.358.000	التكوين والتعليم المهنيين
151.442.004.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
16.005.614.000	الثقافة
70.904.217.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
235.083.000	العلاقات مع البرلمان
389.073.747.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
34.554.477.000	السياحة والرياضة
18.698.935.000	الاتصال
2.432.269.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال
4.126.290.127.000	المجموع القرصي
465.551.834.000	التكاليف المشتركة
4.591.841.961.000	المجموع العام



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا - الكتب:

- 1- بن شهرة مدني: سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية, دار هومة, بوزريعة, الجزائر, 2008.
 - 2- ج بارو روبيرت: محددات النمو الاقتصادي : دراسة تجريبية عبر البلدان, ط1, دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2009.
 - 3- زغودود علي: المالية العامة, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الساحة المركزية, بن عكنون, الجزائر, 2006.
 - 4- شحاذة الخطيب خالد, زهير شامية احمد: أسس المالية العامة, ط2, دار وائل للنشر, عمان, 2015.
 - 5- طاقة محمد, العزاوي هدى: اقتصاديات المالية العامة, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2010.
 - 6- عدلي ناشر سوزي: المالية العامة-النفقات العامة, الإيرادات العامة-ط1, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, لبنان, 2006.
 - 7- مصطفى الجمل هشام: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر: دراسة مقارنة, ط1, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2006.
 - 8- ميلاد يونس منصور: مبادئ المالية العامة, ط1, منشورات الجامعة المفتوحة, طرابلس, 1994.
- ثانيا: الأطروحات والرسائل والمذكرات**
- 9- بودوح سارة: الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسليح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة, مذكرة ماستر, جامعة ورقلة, 2015.
 - 10- عبير عقبة إيمان, زوزو سليمة: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي, مذكرة ماستر, جامعة الوادي, 2014.

قائمة المراجع

11- عوايشة بلال, ناصر فاطمة الزهراء: إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة: دراسة تقييمية لحالة الجزائر لفترة 1990-2014, مذكرة ماستر, جامعة تبسة, 2016 .

ثالثا: المقالات, الجرائد المنقولة عن المواقع الالكترونية

12- عبد الغفور مرازقة: الإصلاحات السياسية في الجزائر تحديات وآفاق, مجلة الديمقراطية.
13- فاطمة الزهراء عيدودي: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر, المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية, العدد 7, 2016.

14- ما ابرز التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية على الموقع,

<https://www.noonpost.org/content/19513>.

15- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة: 2030/2015 على الموقع,

<https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article2495>.

16- إستراتيجية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في قطاع الفلاحة على الموقع,

<https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171127/126975.html>-

رابعا: محاضرات

17- إسماعيل داسة: ملتقى الإصلاح الاقتصادي في الجزائر, مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم, سنة ثالثة تنظيمات, جامعة بسكرة, 2007.

18- عبد العالي حاحة: المالية العامة, مكتبة الأندلس, سنة ثالثة تنظيمات إدارية, جامعة بسكرة, 2007.

الجرائد الرسمية

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- الجريدة الرسمية- قانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم 1431هـ الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2009 م يتضمن قانون المالية لسنة 2010. العدد 78 ص 28. على الرابط: <http://www.andi.dz>

20- لا يوجد كاتب؛ الجزائر توزيع ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب القطاعات. على الرابط:

<http://www.ennaharonline.com>

قائمة المراجع

- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية-قانون رقم 11-16 المؤرخ في 3 صفر عام 1433هـ الموافق ل28 ديسمبر سنة 2012 م يتضمن قانون المالية لسنة 2012 العدد72. على الرابط: <http://www.andi.dz>
- 22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية-قانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434هـ الموافق ل31 ديسمبر سنة 2012 م يتضمن قانون المالية لسنة 2013 العدد72 على الرابط: <http://www.andi.dz>
- 23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية-قانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435هـ الموافق ل30 ديسمبر سنة 2013 م يتضمن قانون المالية لسنة 2014 العدد68. على الرابط: [http:// www.diazairess.com](http://www.diazairess.com)
- 24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية-قانون رقم 14-10 المؤرخ في 12 الأربعاء 9 ربيع الأول عام 1436هـ الموافق ل31 ديسمبر سنة 2014 م يتضمن قانون المالية لسنة 2015. العدد78. على الرابط: <http://www.andi.dz>
- 25-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية-الجريدة الرسمية المؤرخة في 29 ربيع الأول سنة 1438هـ الموافق ل29 ديسمبر سنة 2016 م يتضمن قانون المالية لسنة 2017. العدد 77. على الرابط <http://www.andi.dz>



فهرس المواضيع

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
شكر وعرافان	-
الإهداء	-
خلاصة عامة	-
مقدمة عامـة	أ- ز
الفصل الأول: أساسيات حول الإنفاق العام	
تمهيد.....	12.....
المبحث الأول: مفهوم النفقة العامة	13.....
المطلب الأول: تعريف النفقة	13.....
المطلب الثاني: عناصر النفقة	14.....
المطلب الثالث: تقسيم النفقة العامة	16.....
المبحث الثاني: قواعد الإنفاق العام	19.....
المطلب الأول: ضوابط النفاق العام	19.....
المطلب الثاني: حدود الإنفاق العام	20.....
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات	21.....
المبحث الثالث: معايير ترشيد النفقات العامة	25.....
المطلب الأول: الشفافية والمساءلة	25.....
المطلب الثاني: تعزيز المشاركة في عملية الموازنة	27.....
المطلب الثالث: كفاءة إدارة المالية وأحكام الرقابة	28.....
خلاصة الفصل :	30.....
الفصل الثاني: وضعية سياسة الإنفاق في الجزائر 2010-2017	

32.....	تمهيد
33.....	المبحث الأول: أهداف سياسة الإنفاق في الجزائر
33.....	المطلب الأول: تخفيض عجز الميزانية
34.....	المطلب الثاني: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
37.....	المطلب الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو
40.....	المبحث الثاني: برامج ومخططات التنمية
40.....	المطلب الأول: البرنامج الخماسي 2010-2014
42.....	المطلب الثاني: البرنامج الخماسي 2015-2019
43.....	المطلب الثالث: تحليل برامج ومخططات التنمية
41.....	المبحث الثالث: توجهات سياسة الإنفاق في ظل عملية ترشيد النفقات
44.....	المطلب الأول: القطاع الفلاحي
45.....	المطلب الثاني: القطاع السياحي
46.....	المطلب الثالث: الطاقات المتجددة
49.....	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: تحديات وآفاق سياسة الترشيد	
51.....	تمهيد
52.....	المبحث الأول: تحديات سياسة الترشيد
52.....	المطلب الأول: التحدي الأمني
54.....	المطلب الثاني: التحدي الاقتصادي والاجتماعي
55.....	المطلب الثالث: التحدي الديمقراطي
57.....	المبحث الثاني: آفاق سياسة الترشيد
57.....	المطلب الأول: الخروج من سياسة الترشيد إلى الاستثمار

فهرس المواضيع

58.....	المطلب الثاني: إخفاق سياسة الترشيذ
59.....	المطلب الثالث: استمرارية الوضع القائم
60.....	خلاصة الفصل
62	خاتمة عام-ة
65	الملاحق
73	المراجع
77	فهرس المواضيع
80	فهرس الملاحق

فهرس المواضيع

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
ii	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية	1
iii	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية	2
iv	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية	3
v	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية	4
vi	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	5
vii	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية	6
viii	توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	7